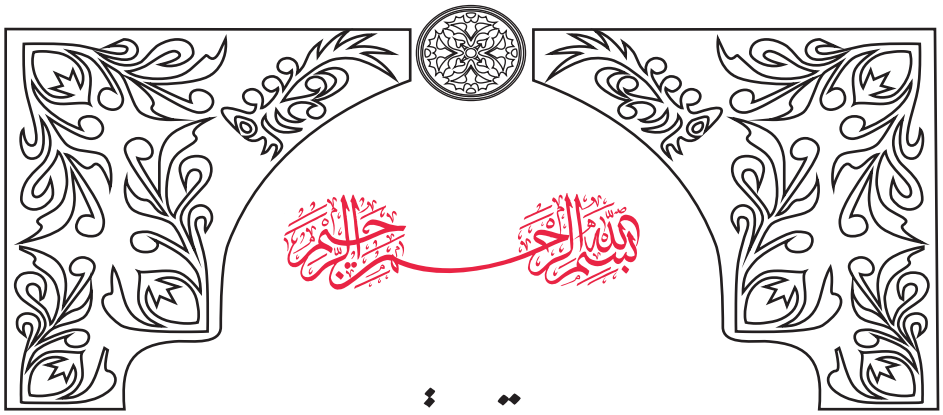

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن الناظر في كتب التفسير أول ما يلفت انتباهه كثرة اختلاف المفسرين في تفسير الآيات عامة، وآيات الأحكام خاصة، وقد يتوهم بعض الدارسين أن هذا الاختلاف في التفسير كان بسبب اتباع المفسرين لأهوائهم ونزعاتهم الفكرية والمذهبية، ولكن المعروف من سيرة علماء المسلمين أنهم كانوا أبعد الناس عن الميول عن الحق بدافع من الهوى بعد أن حذرهم الله في كتابه في آيات كثيرة من اتباع الهوى.

لذلك استخرت الله تعالى أن أدرس موضوع (**أسباب اختلاف المفسرين في تفسير آيات الأحكام**) لأرصد عن قرب الأسباب والدوافع التي دفعت المفسرين للاختلاف فيما بينهم في تفسير هذه الآيات، وكنت أود لو أستطيع أن أتكلم عن أسباب اختلاف المفسرين دون التقيد بآيات الأحكام فقط، ولكن ذلك ـ كما تبين لي ـ يصعب تحقيقه في رسالة ماجستير لأنه واسع جدا يحتاج إلى وقت كبير لاستقراء كتب التفسير واستخراج أسباب الاختلاف منها.

وقد اقتصرت في دراستي هذه على آيات الأحكام خاصة لأسباب منها:

ـ ما سبق الإشارة إليه من سعة الموضوع إذا كان مطلقا.

ـ ومنها أن آيات الأحكام جزء من آيات كتاب الله، وأسباب الخلاف فيها تنطبق إلى حد كبير عل أسباب الخلاف في غيرها من الآيات.

ـ ومنها أن اختلاف المفسرين في تفسير آيات الأحكام كان له أثر عملي في اختلاف الفقهاء، أما الاختلاف في الآيات الأخرى فلا يبنى عليه في الغالب عمل، وهو في الغالب اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد.

وتأتي أهمية البحث ـ إضافة لما سبق ـ في أنه يظهر بجلاء تهافت القراءات المعاصرة التي تلوي أعناق النصوص لتوافق النتائج المقررة مسبقا، الخادمة لأغراض هذه الفئة أو تلك، وذلك لأن هذه الدراسة بينت أن اختلاف المفسرين كان لأسباب موضوعية تظلها المظلة العامة لقواعد تفسير النصوص المنضبطة، أما هذه القراءات فتريد القفز فوق هذه القواعد، ليتوصل أصحابها في النهاية إلى إزالة الثوابت من دين المسلمين، ومن ثم التوصل إلى هدم هذا الدين من الداخل.

ولا أدعي في هذا البحث أنني حصرت أسباب اختلاف المفسرين في تفسير آيات الأحكام، وإنما بذلت جهدي لبيان أهم هذه الأسباب مع قصد التقصي قدر المستطاع.

*** منهج البحث:**

اتبعت في هذا البحث منهجاً استقرائياً وصفياً، فقد استقرأت آيات الأحكام، وتتبعت تفسيرها في كتب التفسير العام وكتب أحكام القرآن، وانطلقت من الفروع لأصل إلى الأسباب التي أثرت في اختلاف المفسرين

والتي جعلتها عناوين للفصول التي أثبتها في هذا البحث، ثم درست ما يتعلق بهذه الأسباب من مباحث أصولية تمس الحاجة إليها، ثم أردفت ذلك بدراسة تطبيقية بينت فيها من خلال الأمثلة كيف أثرت هذه الأسباب في اختلاف المفسرين، وكنت أحاول في هذه الأمثلة ـ قدر المستطاع ومن خلال النقول من كتب التفسير ـ أن أبين أن ما توصلت إليه من سبب الاختلاف في هذه الأمثلة لم يكن عن استنباط مني فحسب؛ بل إنه تصريح من المفسرين في موضع الاختلاف، وكنت أذكر اختلاف المفسرين في الآية وأظهر سبب الاختلاف ولا أرجح في الغالب بين هذه الأقوال؛ لأن عملي في البحث هو استنباط أسباب الاختلاف دون الترجيح بين الأقوال في هذه الأمثلة.

وقد غلب في دراستي الجانب التطبيقي على الجانب النظري، ويرجع ذلك إلى ما ذكرت، وهو أنني انطلقت من الفروع لأصل إلى أسباب الاختلاف ثم رجعت وجعلت هذه الفروع أمثلة تطبيقية لهذه الأسباب.

أما بالنسبة إلى عزو الآيات وتخريج الأحاديث، فكنت أعزو الآيات إلى سورها بعد ذكر الآية مباشرة دون أن أجعلها في الهامش، وذلك لكثرة الآيات في هذا البحث، ولأن إفراد الآيات بهامش مستقل يزيد من حجم الرسالة بلا فائدة.

وأما الأحاديث فكنت أخرج الأحاديث من مصادرها الأصلية، وإذا كان الحديث في البخاري أو مسلم كنت أقتصر ـ في الغالب ـ على تخريجه منهما، وكنت أقتصر في التخريج على ذكر الكتاب والباب دون ذكر رقم الحديث أو رقم الجزء والصفحة، لأن الأرقام والصفحات تختلف من طبعة إلى أخرى، أما اسم الكتاب والباب فهو ثابت في كل الطبعات.

الدراسات السابقة :

الدراسات في أسباب اختلاف الفقهاء كثيرة، أما في أسباب اختلاف المفسرين فقليلة، ونجد لها إشارات في كتب القدماء، كما في مقدمة ابن تيمية في أصول التفسير، ومقدمة تفسير ابن جزي الكلبي (التسهيل لعلوم التنـزيل).

أما الدراسات الحديثة فقد قدم الدكتور سعود بن عبد الله الفنيسان رسالته للدكتوراه في كلية أصول الدين بالرياض بعنوان (اختلاف المفسرين، أسبابه وآثاره) وهي كتاب مطبوع، ويؤخذ على هذه الرسالة أن مؤلفها لم يجعل كتب التفسير هي منطلقه في البحث؛ بل إنه وضع أسبابا متصورة ثم بحث لها عن أمثلة في كتب التفسير، ومع ذلك فقد كانت الأمثلة قليلة جدا، والذي يدل على أنه لم يجعل كتب التفسير منطلقه هو أنني تتبعت كتب التفسير التي رجع إليها المؤلف فلم تزد عن أحد عشر تفسيرا، والمواضع التي رجع فيها إلى هذه التفاسير كانت قليلة جدا[١].

---

(١) وفيما يلي أذكر التفاسير التي رجع إليها وعدد مرات رجوعه إليها في بحثه، وسأذكرها مرتبة على حسب عدد رجوعه إليها: **١ـ** الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: رجع إليه ثمان وعشرين مرة، **٢ـ** جامع البيان للطبري: رجع إليه ثلاثا وعشرين مرة، **٣ـ** أحكام القرآن للجصاص: رجع إليه خمس عشرة مرة، **٤ ـ** الكشاف للزمخشري: رجع إليه خمس عشرة مرة، **٥ـ** مجمع البيان للطبرسي: رجع إليه أحد عشر مرة، **٦ـ** أحكام القرآن لابن العربي: رجع إليه ثمان مرات، **٧ـ** تفسير القرآن لابن كثير: رجع إليه ثمان مرات، **٨ ـ** التفسير الكبير للرازي: رجع إليه خمس مرات، **٩ـ** روح المعاني للآلوسي رجع إليه ثلاث مرات **١٠ـ** أضواء البيان للشنقيطي: رجع إليه ثلاث مرات، **١١ـ** تفسير آيات الأحكام للسايس: رجع إليه مرة واحدة.

* **خطة البحث** :

جاءت دراستي لهذا الموضوع على النحو التالي :

التمهيد : ويتضمن :

* **تحرير الألفاظ** : ذكرت فيه تعريف الألفاظ الواردة في عنوان الرسالة، وهي : (أسباب) و(اختلاف) و(التفسير) و(آيات الأحكام).

* **موقف الشريعة الإسلامية من الخلاف** : ذكرت فيه المقبول والمرفوض من الخلاف في نظر الشريعة الإسلامية، وذكرت فيه تقسيمين للاختلاف من جهتين مختلفتين :

الأول : من حيث الدافع للاختلاف، وذكرت فيه أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام : اختلاف أملاه الهوى، واختلاف أملاه الحق، واختلاف متردد بينهما فهو متردد بين المدح والذم.

الثاني : من حيث المختلف فيه، وذكرت أنه ينقسم إلى قسمين : اختلاف في الأصول والعقائد، واختلاف في الفروع.

* **لمحة عن التفسير الفقهي** من عصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى يومنا هذا

الفصل الأول : الأسباب التي ترجع إلى المفسر.

ويتضمن ثلاثة مباحث :

الأول : مذهب المفسر الفقهي وأثره في اختلاف المفسرين.

الثاني : المذهب العقدي للمفسر وأثره في اختلاف المفسرين.

الثالث : عصر المفسر وأثره في اختلاف المفسرين.

الفصل الثاني : أسباب النـزول وأثرها في اختلاف المفسرين .

ذكرت في هذا الفصل :

* تعريف أسباب النـزول

* فوائد معرفة أسباب النـزول

* هل العبرة بعموم اللفظ أم بخصوص السبب؟

* أسباب النـزول واختلاف المفسرين : ويعتبر صلب الفصل، بينت فيه أن اختلاف المفسرين الذي يرجع إلى أسباب النـزول ينقسم إلى أقسام :

ـ منها ما يرجع إلى ثبوت سبب النـزول عند المفسر أو عدم ثبوته .

ـ ومنها ما يرجع إلى القول بأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب أو العكس .

ـ ومنها مناسبة سبب النـزول لسياق الآيات أو عدمه، فقد يرى بعض المفسرين أن سبب النـزول لا يناسب سياق الآيات فلا يأخذ به .

ثم ذكرت بعد ذلك سبعة أمثلة من آيات الأحكام اختلف فيها المفسرون وكان سبب اختلافهم (أو أحد أسباب اختلافهم) يرجع إلى أسباب النـزول، وهذه الأمثلة تغطي الأشكال الثلاثة التي ذكرتها في اختلافهم بسبب أسباب النـزول .

الفصل الثالث : القراءات وأثرها في اختلاف المفسرين . ذكرت في هذا الفصل : * تعريف القراءات

* ضابط القراءة المقبولة

* القراء العشر ورواة قراءاتهم

* القراءات والأحرف السبعة

* القراءة الشاذة

* القراءات واختلاف المفسرين: وهو صلب هذا البحث، بينت فيه أن اختلاف المفسرين في تفسير آيات الأحكام الذي يرجع إلى القراءات، يرجع إلى ثلاثة أسباب فرعية:

الأول: اختلاف المفسرين بسبب اختلافهم في حجية القراءة الشاذة.

الثاني: اختلاف المفسرين بسبب اختلافهم في توجيه القراءات المتواترة في الآية.

الثالث: اختلاف المفسرين بسبب تواتر القراءة عند بعضهم وعدمه عند الآخرين.

ثم ضربت أمثلة لكل قسم من هذه الأسباب بينت فيها كيف أثرت القراءات في اختلاف المفسرين.

الفصل الرابع: السياق وأثره في اختلاف المفسرين

ذكرت في هذا الفصل:

* تعريف السياق

* أثر السياق في بيان النص القرآني

* السياق واختلاف المفسرين، بينت فيه كيف أثر السياق في اختلاف المفسرين، ثم ضربت سبعة أمثلة بينت فيها تأثير السياق في اختلاف المفسرين.

الفصل الخامس: احتمال العموم والخصوص وأثره في اختلاف المفسرين.

ذكرت في هذا الفصل:

* تعريف العموم والخصوص

* دلالة العام

* الفرق بين التخصيص والنسخ

* الفرق بين العام المخصوص والعام المراد به الخصوص

* احتمال اللفظ للعموم والخصوص واختلاف المفسرين: وهو صلب البحث، ذكرت فيه ستة أمثلة أثّر فيها احتمال اللفظ للعموم والخصوص في اختلاف المفسرين.

الفصل السادس: احتمال اللفظ للحقيقة والمجاز وأثره في اختلاف المفسرين

ذكرت في هذا الفصل:

* تعريف الحقيقة والمجاز.

* علاقات المجاز.

* قرائن حمل اللفظ على المجاز.

* حمل اللفظ على الحقيقة والمجاز معا.

* احتمال اللفظ للحقيقة والمجاز واختلاف المفسرين: وهو صلب الفصل، ذكرت فيه أن اختلافهم في ذلك يرجع إما إلى اختلافهم في قوة القرينة الصارفة للفظ عن الحقيقة إلى المجاز، وإما إلى اختلافهم في جواز حمل اللفظ على الحقيقة والمجاز معا، ثم ضربت سبعة أمثلة توضح تأثير هذا الاحتمال في اختلاف المفسرين

الفصل السابع: الإجمال وأثره في اختلاف المفسرين.

ذكرت في هذا الفصل:

* تعريف المجمل.

* أسباب الإجمال

* ثم تحدثت بشيء من التفصيل عن الاشتراك باعتباره أهم وأوضح أنواع الإجمال، ثم ضربت أمثلة للاشتراك توضح تأثيره في اختلاف المفسرين.

* ثم ذكرت ثمانية أمثلة تبين أثر أسباب الإجمال الأخرى (أي: غير الاشتراك) في اختلاف المفسرين.

الفصل الثامن: احتمال الإطلاق والتقييد وأثره في اختلاف المفسرين.

ذكرت في هذا الفصل:

* تعريف المطلق والمقيد

* حكم المطلق والمقيد

* حمل المطلق على المقيد

* احتمال اللفظ للإطلاق والتقييد وأثره في اختلاف المفسرين: وهو صلب الفصل ذكرت فيه خمسة أمثلة أثر فيها احتمال اللفظ للإطلاق والتقييد في اختلاف المفسرين.

الفصل التاسع: مفهوم المخالفة وأثره في اختلاف المفسرين.

ذكرت في هذا الفصل:

* تمهيدا تكلمت فيه عن الدلالات لأبين موقع مفهوم المخالفة منها، وذكرت فيه تعريف مفهوم المخالفة.

* اختلاف العلماء في حجية مفهوم المخالفة.

* شروط العمل بمفهوم المخالفة.

* مفهوم المخالفة واختلاف المفسرين: وهو صلب الفصل، ذكرت فيه

أربعة أمثلة أثر فيها مفهوم المخالفة في اختلاف المفسرين .

الفصل العاشر : حروف المعاني وأثرها في اختلاف المفسرين .

ذكرت في هذا الفصل :

* معنى الحرف

* تعدد معاني حروف المعاني وأنه إما عن طريق الاشتراك، وإما عن طريق الحقيقة والمجاز، أو هما معا .

* حروف المعاني واختلاف المفسرين :

تكلمت فيه عن (ما) وتعدد معانيها وضربت مثالا لاختلاف المفسرين بسببها .

وذكرت فيه (من) وتعدد معانيها وضربت مثالا لاختلاف المفسرين بسببها .

وذكرت فيه (إلى) وتعدد معانيها وضربت مثالا لاختلاف المفسرين بسببها .

وذكرت فيه (الباء) وتعدد معانيها وضربت مثالا لاختلاف المفسرين بسببها .

وذكرت فيه (أو) وتكلمت فيه عنها كسابقها .

الفصل الحادي عشر : الحديث الشريف وأثره في اختلاف المفسرين .

ذكرت فيه :

* تعريف الحديث والسنة .

* حجية السنة ومنـزلتها من القرآن .

* التخصيص بخبر الواحد .

* الحديث الشريف وأثره في اختلاف المفسرين: وهو صلب الفصل، ذكرت فيه أن اختلاف المفسرين بسببه يرجع إلى عدم ثبوت الحديث عند بعض المفسرين وثبوته عند آخرين، وأنه يرجع أيضا إلى القول بتخصيص خبر الواحد للنص القرآني العام ابتداء عند قوم، وعدم تخصيصه له عند آخرين.

ثم ضربت ستة أمثلة لاختلاف المفسرين بسبب الحديث الشريف.

* * *